العدد (1793) السنة السابعة - الأربعاء (12) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

آخـــــر معـقـلـين لـلـمـاويـيـن فـــي آســيـا

من بعد خفوت صوتهم وتراجع نفوذهم في النيبال على أثر الإنجاز الوحيد الذي حققوه - إن كان بالفعل إنجازا - وهو الإطاحة بالملكية وإعلان الجمهورية، لم يعد للماويين معقل ينشطون فيه ويمارسون هواية التخريب والتمرد على النظام وإطلاق الشعارات الخاوية التي لم تعد مهضومة حتى في بلاد المعلم "ماو" نفسه، إلا في دولتين هما الهند والفلبين . وسوف نخصص هذا المقال للحديث عن ظروف التمرد الماوي في هذين البلدين الديمقراطيين، والتحديات التي تواجهها حكومتاهما، وأسلوب كل منهما في التعامل معها.

د. عبد الله المدني

أولا: في الهند

المعروف للمتابعين أن التمرد الماوي في الهند له من العمر الآن عدة عقود، حيث ظهر على السطح لأول مرة في الستينات من القرن المنصرم إنطلاقا من قرية "ماكسالباري" في ولاية البنغال الغربية، قبل أن ينتشر كالنار في الهشيم وتدعي السلطات أنها تمكنت منه، لكن ليعود وينهض مجددا في مناطق مختلفة من البلاد في الثمانينات، ويصل عدد المنضوين تحت لوائه إلى ما بين ١٠ -٢٠ ألف عنصر.

صحيح أنه بمرور الزمن تضاءلت قوة الماويين الهنود ونفوذهم، لكن الصحيح أيضا أنه لم يسبق أن وجد دليل قط على هزيمتهم أو القضاء المبرم عليهم. بل يمكن القول أن أخطارهم وتهديداتهم صارت تأخذ في السنوات الأخيرة منحى تصاعديا بدليل الإحصائيات الصادرة عن وزارة الداخلية الهندية والتي نقرأ فيها أنه في عام ٢٠٠٣ تأثرت ٥٥ ناحية في ٩ ولايات من ولايات الهند الثماني والعشرين بالأنشطة الماوية، وفي عام ٢٠٠٤ تأثرت ١٥٦ ناحية في ١٣ ولاية، وفي عام ٢٠٠٥ تأثرت ١٧٠ ناحية في ١٥ ولاية، وفي عام ٢٠٠٩ تأثرت ٢٢٣ ناحية في ٢٠ ولاية. ولعل هذه الأرقام التصاعدية هي التي دفعت رئيس الحكومة الهندية الدكتور "مانموهان سينغ" إلى وصف التمرد الماوي في بلاده مؤخرا بأنه أكبر تهديد داخلي تواجهه الهند.

والحقيقة أن قول الرجل ليس فيه أدنى مبالغة، ليس بسبب إتساع الرقعة التي يمارس فيها الماويون الهنود أنشطتهم، وإنما أيضا بسبب التغير النوعي في خططهم. فمن بعد أن كانوا محاصرين داخل الغابات والأحراش، ولا يجرأون على الإحتكاك بالمواطنين وقوات الأمن إلا فيما ندر، صاروا يهاجمون السجون لتحرير رفاقهم المعتقلين، ويدمرون خطوط السكك الحديدية وأبراج الاتصالات الهاتفية،ويختطفون عربات السكك الحديدية بحمولاتها، ويزرعون الألغام في الطرق التي عادة ما تسلكها قوات الشرطة، وذلك على نحو ما حدث في الرابع من أبريل المنصرم حينما قتل أربعة من رجال الشرطة بتلك الطريقة في ولاية "أوريسا" الشمالية. تلك الحادثة التي أعادت إلى الأذهان ما فعلوه في فبراير المنصرم حينما داهموا معسكرا لقوات الأمن في ولاية "البنغال الغربية".

وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الحوادث، وآخرها نجاح المتمردين الماويين في منتصف إبريل الماضي في قتل ٧٦ من رجال الأمن الهنود في كمين نصبوه لهم في مقاطعة "تشاتيسغار"، ما كان ليمر دون أن يفجر جدلا ونقاشا واسعا في الوسائل والمنابر الإعلامية والسياسية داخل الهند.

ففي الوقت الذي إعترضت فيه جماعات حقوق الإنسان ونشطاء منظمات المجتمع المدني وكتاب الرأي وفي مقدمتهم الروائية المعروفة "أروندااتي روي" على إستخدام القوة لمواجهة التمرد الماوي بدعوى أن ذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من سفك الدماء، وتعريض حياة قوات الأمن للخطر، خرج فريق ينتقد الحكومة بسبب تساهلها في التعامل مع الماويين،أو بسبب إعتمادها في مقاومة المتمردين على قوات لا تملك الخبرة الكافية في حرب العصابات والحرب النفسية والإستخباراتية، وظهر فريق آخر يطالب بأن يزج الجيش في المعركة بدلا من قوات الأمن والشرطة، لأن الأول أحسن خبرة وأفضل تدريبا، وأكثر إمتلاكا للإسلحة الحديثة المتطورة من الثاني. بل ظهر فريق ثالث يطالب الحكومة بضرورة إستخدام المقاتلات الحربية والمروحيات في قصف الماويين من الجو، وذلك على غرار ما فعلته قوات الجيش السريلانكي العام الماضي في حربها مع المتمردين التاميل والتي إنتهت بتحقيقها نصرا مدويا.

وكما كان متوقعا، فقد إنبرى للمطالبين بإستخدام سلاح الجو للقضاء على الماويين، بعض رموز جماعات حقوق الإنسان وكتاب الصحافة المحلية، قائلين أن جيش البلاد قد أوجد للدفاع عن حدود الوطن، وليس لسفك دماء المواطنين أيا كانت المبررات والحجج! ومحذرين من أن إستخدام القصف الجوي في مناطق وعرة أومكتظة كالتي ينشط فيها الماويون قد يؤدي إلى وقوع ضحايا كثر من الأبرياء، الأمر الذي قد يبعد الناس عن الدولة ويقربهم من المتمردين. وردا على مثل هذا الكلام قال وزير الداخلية الهندي "بالانيابان تشيدامبارام"، موجها حديثه بصفة خاصة إلى دعاة حقوق الإنسان: "أن حكومتي قد لا تلجأ في الوقت الحاضر إلى القصف الجوي، لكنها ستترك الباب مفتوحا أمام جميع الخيارات في المستقبل"، ومضيفا "على الذين يتباكون على حقوق الإنسان، وعلى الذين يدبجون المقالات الطويلة دفاعا عن حقوق الماويين وسلامتهم، أن يتذكروا كيف ستهدر حقوقهم وتصادر أقلامهم إذا ما حقق الماويون أجندتهم ووصلوا إلى السلطة".

ثانيا: في الفلبين

في الفلبين يتجمع الماويون تحت مظلة "الحزب الشيوعي الفلبيني". والأخير يعتبر الذراع السياسي للجيش الشعبي الجديد الذي ظل يقاتل الحكومات الفلبينية المتعاقبة بوحشية طيلة العقود الأربعة الماضية، أي منذ تأسيسه في عام ١٩٦٩ على يد قائده الأعلى أستاذ الأدب الإنجليزي السابق في جامعة الفلبين الحكومية البروفسور"خوزيه ماريا سيسون" (٧١ عاما) الذي يقيم في منفاه بهولندا منذ أن أطلقت الرئيسة السابقة "كورازون أكينو" سراحه من بعد سجن دام تسعة أعوام. وكان هدف الجيش الشعبي الجديد هو تحويل البلاد إلى دولة ماوية على النمط الصيني، قبل أن ينجح في تأسيس تيار جماهيري لنفسه ويخوض به الإنتخابات البرلمانية من اجل تفعيل أجندته السياسية والإقتصادية والإجتماعية، علما بأن "سيسون" نفسه قاد مفاوضات مع حكومة مانيلا من أجل إنهاء التمرد الماوي المسلح، لكنها تعثرت بسبب إصراره على إشتراك الماويين في السلطة، وهو ما رفضه الكثيرون على إعتبار أنه شرط غير دستوري.

وطبقا لمصادر حكومة السيدة "غلوريا ماكاباغال أرويو"، فإن المتمردين الماويين المسلحين من أعضاء الجيش الشعبي الجديد قد تم إضعافهم عدة وعتادا كما تم تقليص أعدادهم بفضل الهجمات والعمليات العسكرية المتتالية ضدهم، ثم بفضل البرامج الإقتصادية والإجتماعية التي دشنتها الحكومة لرفع مستويات المعيشة وتحسينها، حيث يقال أن عددهم تقلص من ٢٥ ألف عنصر مسلح في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٤٧٠٠ عنصرا في عام ٢٠٠٩ . غير أن هناك من المراقبين من يعتقد أن هذه الجماعة المتمردة لا زالت قادرة على التخريب ونشر الفوضى، وذلك بفضل إنتشار عناصرها في مناطق مختلفة ووجود معاقل قوية لهم في "بيكول" و "لوزون" و الأجزاء غير المسلمة من "ماندناو". بل أن هؤلاء المراقبين يعتبرون الماويين أكثر تهديدا للسلم والأمن في الفلبين من المتمردين الإسلاميين، ويقولون أن ماويي الفلبين باتوا يصدرون خبراتهم القتالية وتكتيكاتهم العسكرية إلى الخارج. والجزئية الأخيرة ربما تكون مرتبطة بمعلومات إستخباراتية تحدثت مؤخرا عن العثور على متمردين ماويين فلبينيين وهم يقومون بتدريب عناصر ماوية في ولاية "غوجرات" الهندية و في المقاطعات الجنوبية من تايلاند. أما آخر التطورات على ساحة الماويين الفلبينيين، فهو أنهم للمرة الأولى منذ عودة الديمقراطية إلى الفلبين في عام ١٩٨٦ ، يشاركون في إنتخاب رئيس البلاد ونائبه. حيث تقول الأنباء الواردة من مانيلا أنهم أسسوا تحالفا إستراتيجيا مع المرشح الرئاسي "مانويل فيلار" الذي يحتل الموقع الثاني مباشرة في إستطلاعات الرأي خلف المرشح السيناتور "نوي نوي أكينو" إبن الرئيسة الراحلة "كورازون أكينو". أما خيوط وتفاصيل هذا التحالف فتعود إلى الجسور التي ظل يبنيها "فيلار" علنا مع إثنين من قادة اليسار المعروفين وهما "ساتور أوكامبو" و "ليزا مازا" اللذين يمثلان حزبي "بايان مونا" و "غابرييلا" على التوالي، واللذين يخوضان أيضا سباق دخول البرلمان تحت مظلة "إئتلاف الأحزاب القومية" بقيادة "فيلار".

وردا على الإنتقادات التي وجهت إلى اليساريين عموما، وإلى الماويين خصوصا حول وضع يدهم في يد شخصية برجوازية وإقطاعية مثل البليونير "فيلار" الذي حقق ثروته من المضاربات العقارية، أشارت مصادر من داخل "الحزب الشيوعي الفلبيني" وذراعه العسكري "الجيش الشعبي الجديد" إلى أن التحالف القائم هو مجرد عمل تكتيكي سوف ينتهي بإنتهاء الأغراض التي أقيم من أجلها، وهو الحصول على دعم مالي لإنجاح أكبر عدد من المرشحين اليساريين في الإنتخابات التشريعية القريبة.

وعلى الرغم من خروج "فيلار" عن صمته لينفي أنه وضع جزءا من ثروته تحت تصرف مرشحي اليسار والحركة الماوية للفوز بالانتخابات البرلمانية، فإن الرجل سيقع لا محالة في ورطة – إذا ما فاز بالرئاسة – مع قادة المؤسسة العسكرية لأن هؤلاء لن يغفروا له تحالفه مع جماعة بينهم وبينها بحار من الدماء. ومن هنا قيل أن قادة الجيش يمارسون نفوذهم من خلف الكواليس لإنجاح المرشح الرئاسي الأخر "جلبيرتو تيودورو" وزير الدفاع السابق في إدارة الرئيسة " غلوريا ماكاباغال أرويو" والذي يحظى بتأييد الأخيرة ودعمها.

الـرئـيـس.. والـدعـوة للتغيير

حسين عبد الرازق

الخطاب الذي ألقاه الرئيس حسني مبارك يوم الخميس الماضي بمناسبة عيد العمال (١مايو) تناول عديدا من القضايا تستحق التعليق، مثل القول بأننا (وضعنا أقدامنا على الطريق الصحيح)!، والزعم بزيادة الأجور، وترويجه لقانون التأمين والمعاشات وقانون التأمين الصحي وكليهما يحظى بمعارضة قوية من المستفيدين والأحزاب والقوي السياسية واتحاد العمال ومنظمات المجتمع المدني، والادعاء بأن مصر (صارت واحدة من هذه الاقتصادات البازغة) مثل الصين والهند والبرازيل (!)، والوعد بتوفير ما لا يقل عن مليون فرصة عمل جديدة، ولكن أخطر ماورد في الخطاب هو الموقف من التغيير السياسي والدستوري الذي تدعو إليه قوى حزبية وسياسية عديدة، خاصة أحزاب الائتلاف الديمقراطي والجمعية الوطنية للتغيير.

فالرئيس رد على الدعوة للتغيير بالرفض والهجوم على دعاة التغيير قائلا (لا مجال في هذه المرحلة الدقيقة لمن يختلط عليه الفارق الشاسع بين التغيير والفوضى، وبين التحرك المدروس والهرولة غير المحسوبة العواقب).

ولا أدري ما هي الفوضى في مطالبة أحزاب الائتلاف الديمقراطي (التجمع - الوفد - الناصري - الجبهة) قبل مؤتمرها في ١٣ مارس الماضي وبعده، بتغيير سياسي ودستوري ديمقراطي، يتضمن إلغاء حالة الطوارئ وإلغاء القوانين التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان مثل قانون التجمهر (١٠ لسنة ١٩١٤) وتعديل قوانين أخرى، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وتعديل قوانين انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإلغاء وتعديل بعض مواد الدستور لإنهاء هيمنة السلطة التنفيذية علي السلطة التشريعية وانفراد رئيس الجمهورية بإصدار كل القرارات السياسية والإدارية والتشريعية، كخطوة للتحول من دولة استبدادية إلي جمهورية برلمانية ديمقراطية، كما قرر المؤتمر التوجه بهذه التعديلات إلي الرأي العام من خلال عقد المؤتمرات الجماهيرية وتوزيع البيانات وتنظيم الوقفات والمسيرات للضغط من أجل التغيير.. أي استخدام كل الأساليب الديمقراطية من أجل تحقيق التغيير السياسي والدستوري.

وفي محاولة من الرئيس لما يتصوره إحراجا للأحزاب السياسية وقوي التغيير، يتساءل الرئيس (ماذا لديهم ليقدموه؟ وما هي سياساتهم لجذب الاستثمار وإتاحة فرص العمل وما هي برامجهم لرفع مستوى معيشة محدود الدخل منها؟.. كيف يرون التعامل مع مخاطر الإرهاب على بلدنا وشعبنا؟.. ما هي مواقفهم من قضايا سياساتنا الخارجية في منطقتنا.. والعالم من حولنا).

ورغم أن الأحزاب الرئيسية - ومنها التجمع - تملك برامج تفصيلية وبرامج نوعية ودراسات لكل القضايا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحلولا لقضايا التنمية والفقر والبطالة والزراعة والصناعة والصحة والتعليم والإسكان وأثر الأزمة الاقتصادية العالمية على مصر.. إلخ، إلا أنها تدرك وتؤمن أن المدخل للتغيير هو التغيير السياسي والدستوري، وفتح الباب أمام تداول السلطة سلميا عبر صندوق الانتخاب في انتخابات حرة نزيهة وتحقيق الديمقراطية والحريات العامة والخاصة وضمان حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وتأسيس دولة مدنية حديثة.

فالتغيير الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن تحقيقه في ظل احتكار حزب الرئيس للسلطة لمدة ٣٣ عاما وتطبيقه للسياسات التي أدت إلى الأزمة الشاملة الحالية، ولن يغير التحالف الطبقي الحاكم سياساته ويتبنى سياسات أخرى تتناقض مع احتكار للسلطة والثروة، والأحزاب ليست بيوت خبرة تقدم برامج وسياسات وحلولا للمشاكل للحزب الحاكم، وهي تدرك يقينا رفضه لهذه الحلول التي تهدد استغلاله وفساده.

ولجوء الرئيس - ومن قبله جمال مبارك - للقول بأن الأحزاب لا تملك برامج وسياسات وحلولا للمشاكل، لعبة لم تعد تنطلي على أحد، وحتى لو صح هذا القول - وهو غير صحيح قطعا - فليس هذا مبررا لاستمرار السياسات الفاشلة الكارثية التي طبقها الحكم القائم منذ السادات ثم خلال ثلاثة عقود من حكم مبارك.

ومرة أخرى فالمدخل الوحيد للتغيير هو برنامج للتغيير السياسي والدستوري الديمقراطي، وهو ما يطرحه حزب التجمع وأحزاب الائتلاف الديمقراطي، وتناضل لتحقيقه على أرض الواقع، والطريق لتحول هذا البرنامج إلي واقع يبدأ بالخروج من المقار والصحيفة والذهاب إلي التجمعات الطبيعية للناس ودعوتهم لتبني هذه البرامج وتنظيمهم والتحرك معهم لفرض التغيير ديمقراطيا.

رجـــــل الـعـــواطـــف

فريدة النقاش

يواصل القاص والروائي المبدع (عبده جبير) طريقته الفريدة في الكتابة التجريبية ذات الجمل القصيرة المنفصلة التي لا تتضمن سببية ولا تراتبية وتعكس منطقا مغايرا للسائد والمتوقع وهو ما يسميه النقد بالنزعة الإيمائية، وتتعزز هذه السمات في كل عمل جديد يقدمه وفي آخر أعماله المجموعة القصصية (رجل العواطف يمشي علي الحافة) التي صدرت مؤخرا عن دار (ملامح) وتضم أربعاً وعشرين قصة يبحث فيها بطل عن السبب الذي يجعل بدايات القصص في الحياة بدايات ساخنة لكنه ليس بالضرورة أن تكون كذلك في القصص المكتوبة وهي في الحياة تبرد بمرور الوقت ويصيبها الملل، لكنها من القصص المكتوبة والتي تتحول إلى أفلام تعرض في السينما غالبا ما تستمر بنفس السخونة، وكأننا أمام دور الفن وبعض وظائفه حين يقدم لنا قطعة من الحياة الافتراضية ويعيد تركيبها لتصبح كيانا حيا ملموسا يعيش حياته إلي الأبد عبر قوانينه الخاصة التي تحمل بدورها خصائص الحياة الاجتماعية خاصة للبورجوازية الصغيرة في المدن التي يخرج منها معظم شخوصه وهي حياة خاوية ورتيبة يغادرها (عبد الستار) إلي عالم افتراضي هو عالم القصص التي ملأ بها بيته وتماهى معها لحد اختيار لحظة يقرر فيها تغيير حياته كلية..

وهو يصف هذا التغيير بالجريمة لأنه (يترك سلوى بعد عشرين عاما من الزواج) ليصنع من الواقع البائس الخالي من المفاجآت لحظة ذروة، وتتحول الأوهام في القصص إلي وقائع في الحياة، لأن الراوي في الحياة (لا يشارك كالعادة) إنه منفي في رتابة المنظر وفي واقع الإنسان الصغير في عالم معاد لا يمنحه دورا ولا أفراحا بل إنه يبقى معلقا في طاحونة الكدح ليل نهار دون أمل (انقطع أخوها حمادة عن العمل كفني كهرباء مع المقاول الذي طرده لسبب ما، وعاد إلي الفراش)، وهنا يتقدم الخيال الجماعي الثري ليصنع لنفسه بطلة تتعلق بها القلوب فتظهر (جيدا) في الزاوية الصغيرة لطبق الأصداف ود علي هيئة فرس عليها سرج بالخرز الملون، ولجام من الذهب الخالص) وتتعلق بها شخصيات القصة لنعرف كيف يفعل كل من الشغف والإلهام والسحر والولع فعله محركا العالم الراكد حتى لو كانت حركة مفعمة بالحزن، فلا يندر أن تنتهي واحدة من القصص بالإجهاش بالبكاء.

ما أن تنتهي من قراءة هذه المجموعة إلا وتجد لديك رغبة عارمة في قراءتها مرة أخرى، وإن دل ذلك على شيء فعلى تعدد المعاني والدلالات والمستويات سطحية وعميقة والتي تدعوك جميعا لسبر أغوارها والنظر في أعمق الأعماق وأنت واقف على الحافة وكل شيء في المجتمع الاستهلاكي الطبقي الفقير يدعوك لأن تسبح عكس التيار لأن هذا الواقع ليس إلا مقبرة للأحلام، فالبنت التي يمنعها المجموع من مواصلة الدراسة (تعد نفسها لتكون زوجة لرجل لا تعرفه حتي الآن)، وتجري إزاحة لاعب الكرة الموهوب إلى الهامش بفعل التنافس البغيض وغير الصحي ورفضه هو للشروط البائسة التي تفرضها عليه الشهرة والأضواء حيث المنفعة العارية والزيف الصريح، وهناك أيضا دور الأب - الذي يموت في بعض القصص - ويقف رمزا لاختناق الأحلام.. وهناك تاريخ النساء الذي تصنعه الأوامر والنواهي ثمة شوق هائل للحرية تعبر عنه فتاة بالرغبة الحارقة في الخروج إلى الحدائق والكورنيش، والخروج إلي العالم الواسع يرتبط دائما بحلم وحيلة ما للانتصار علي الوحدة والوحشة.. وكلما انتهينا من قراءة واحدة من هذه القصص الجميلة المكتنزة نجد أنفسنا ونحن نتساءل.. كل هذا الحزن.. كل هذا الألم (إن الألم في داخله أكثر منه أي شيء آخر، ويتكرر اسم (سلوى) كثيرا وكأن الشخصيات وهي تتحرك في عالم لا روح ولا عزاء فيه تجد نفسها في حاجة ماسة إلى السلوى).

ينسج (عبده جبير) خيوط عالمه بشاعرية لا عاطفية ويلجأ إلي تداخل الضمائر وتعددها فيغتني النص - على صغره - بالأصوات والعوالم المختلفة، ويصبح التشابه كناية عن الرتابة والتكرار المميت.

وتحتاج الآليات والحيل الفنية التي استخدمها القاص المتمكن إلي قراءة مستقلة بما في ذلك اختياره الشعري لعناوين القصص، لتبين لا فحسب قدرته على إنتاج نص متماسك وغني وإنما أيضا إنتاج الدلالات الاجتماعية الجمالية برهافة مميزة.